

الاسواق المالية العربية وتحديات العولمة

د. حاكم محسن محمد (*)

الاسواق المالية العربية وتحديات العولمة

- مقدمة -

تواجه الاسواق المالية العربية تحديات كبيرة، وبرزت هذه التحديات هي العولمة وافرازاتها والعولمة بما تنطوي عليه من نتائج واطار سيئة هي خطر داهم، لان اصل العولمة هي الرغبة الشديدة لدى دول المركز لترويض الاطراف وفق ما يرغب فيه المركز ويريده، وبذلك فهي تنطوي على فرض السيطرة والهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية واساس ذلك هو نهب الثروات والخيرات الوطنية للشعوب تحت ذرائع غير سليمة وغير دقيقة وبأسم هيئة الامم المتحدة احياناً وما يسمى بالشرعية الدولية، لسلب ارادة الاخرين والتحكم بمصالحهم وفق ما يريده المركز، وتسخير الاسواق المالية واحداً من الاهداف التي تسعى الادارات الامبريالية للسيطرة عليها وادارتها وفقاً لما يحقق اهدافها، لذا فهي تواجه تحدياً كبيراً، يتركز في فرض السيطرة باشكالها المختلفة سياسياً ومالياً واقتصادياً. وبالمقابل فان المطلوب مواجهة هذه التحديات وذلك بتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وتبادل الخبرة والمعلومة من خلال شبكة اتصالات معلوماتية متطورة بين اسواق المال العربية والتصدي بشكل مشترك للتحديات التي تواجه هذه الاسواق منفردة او مجتمعة، وتحديد القواعد والاجراءات السليمة والمقبولة من قبل كل الاطراف في الاسواق المالية العربية، ويعد هذا البحث محاولة جادة على سبيل ابراز هذه التحديات وكيفية مواجهتها عربياً.

(*) رئيس قسم ادارة الاعمال/ جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد.

اولاً: اهمية وظائف الاسواق المالية

تؤدي الاسواق المالية وظائف اقتصادية، فهي تقدم التسهيلات لتحويل الموارد الاقتصادية من مالكيها (المقرضين) الى المقترضين، والمقرض هو صاحب الدخل الذي يحتفظ بجزء من دخله كأدخار (Saving) لاستخدامات مستقبلية يروم الحصول عليها من خلال اقتناء الموجودات الحقيقية (اداضي ومكائن ومعدات) لممارسة النشاط الانتاجي او الخدمي، فالمدخر هو من يتنازل عن جزء من الاستهلاك الحالي وادخار هذا الجزء من اجل الحصول على دخل مقبول سواء من خلال استثمار ما أدخره مباشرة او اقرضه الى المقترضين واستعادته عند تاريخ السداد^(١). مقابل الحصول على عائد مقبول.

وبدوره يسعى المقرض الى استثمار ما اقرضه في موجودات حقيقية للحصول على دخل يضمن له استعادة ما اقرضه عند الاستحقاق والحصول على عائد اضافي تعويضاً عما تحمله من مخاطر ويمكن ان يتم ذلك ضمن اطار السوق المالية. وبالتالي فان هذه التسهيلات التي تقدمها الاسواق المالية هي في خدمة الاقتصاد الوطني، فقيام الاسواق المالية بوظائفها الاقتصادية والمالية المحددة بشكل كفؤ يؤدي الى تنشيط الحركة الاقتصادية والمالية، وبالتالي فان ذلك يعني خلق فرص استثمارية لرجال المال، الاعمال ويشير ذلك الى ان الاسواق المالية تتأثر وتؤثر في السيولة المتوفرة في الاسواق، كما يؤثر ذلك في عليتي الادخار والاستثمار.

ثانياً: - مؤشرات التطور في اسواق الاوراق المالية العربية

تواجه الاسواق المالية العربية التطورات الحاصلة في العالم على قدر كبير من الحذر والانتباه، لان اغلب ما هو جديد ليس ملائماً للبيئة العربية ومناسباً لها، ورغم ذلك فان هذه الاسواق تستفيد بقدر كبير من هذه التطورات والتي كان من أبرزها.

١- التطورات الحاصلة في الاطر التشريعية والقانونية بما يضمن الحوافز اللازمة لنمو هذه الاسواق، حيث اجريت تعديلات على قوانين الاسواق المالية العربية ومنها ما يتعلق بانتقال ملكية الاوراق المالية وتحسين قواعد الافصاح والمحاسبة بما يتفق مع المعايير الدولية^(٢).

٢- اصدار التشريعات الملزمة للشركات للافصاح الفوري عن حصول التغيرات في انشطتها

والافصاح عن المستثمرين عند تجاوز ملكيتهم النسب المحددة والافصاح كذلك عن البيانات وما يتعلق بالانشطة التي تمارسها هذه الشركات خلال ثلاثة اشهر وكذلك ما يتعلق بالافصاح عن شركات الوساطة المالية وطبيعة البيانات الواجب توفيرها.

٣- ادخال تعديلات على الانشطة الضريبية في بعض الدول العربية بهدف تنشيط وتحفيز النشاط الاستثماري بما في ذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي وايجاد الحوافز المشجعة له.

٤- المساهمة في زيادة كفاءة تنفيذ اوامر البيع والشراء وتحقيق العدالة بين المتعاملين وزيادة سيولة التداول فعلاً.

٥- تحسين طرق التسعير ورفع كفاءة نظام العمولات وهامش تغير الاسعار وحالات ايقاف التداول.

٦- ادخال نظام المكننة لانشطة التداول فيها اذا توجد في بعضها انظمة تداول آلي متطورة واجهزة كفوءة للتسوية. ان مكننة الاسواق المالية العربية، تزيد من السرعة والشفافية وسهولة التعامل واتمام عمليات التداول بطريقة اسرع وبما يسمح بنشر المعلومات فوراً مما يعزز ثقة المستثمرين.

٧- اقدمت العديد من اسواق الاوراق المالية العربية على اقرار التشريعات وفرض الاحكام المناسبة لمعالجة ظاهرة تسريب او استغلال معلومات خاصة لمنح طرف من المتعاملين افضلية خاصة في اتخاذ القرار الاستثماري وعدم تركيز الملكية لدى الاقلية حماية لصغار المستثمرين.

٨- ازدياد انوات وبدائل الاستثمار المتاحة وتوفير بدائل استثمارية متنوعة امام المستثمرين، حيث ازدادت انوات الدين العام من انونات وسندات الخزانة المطروحة للتداول في الاسواق، كما حصل تطور نسبي في نشاط التداول في السوق الثانوية لهذه الانوات في العديد من النول العربية، ما يتم تداول السندات القابلة للتحويل الى اسهم وصكوك وعقود الضمان وعمليات التداول الآجل في بعض الاسواق العربية وقد انعكست

هذه التطورات على كفاءة اداء هذه الاسواق وارتفعت القيمة السوقية الى ١٠٦٪ نتيجة اهتمام الدول العربية بالاسواق المالية، وقد بلغ عدد هذه الاسواق النظامية (١٥) سوق هي في كل من (الاردن، تونس، السعودية، عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، الجزائر، العراق، قطر، البحرين، السودان، فلسطين، الامارات).

ثالثاً: - مساهمة الائتمان في تنشيط الاسواق المالية

يكشف الجدول (١) نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص في الدول العربية، من اجمالي الائتمان المصرفي للسنوات ١٩٩٣، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة في بعض الدول كتونس، وعمان، ثم الاردن والامارات والبحرين، وادنى النسب كانت لدولة اليمن، وكنتيجة نهائية فان توفر السيولة مؤثر في صالح تنشيط الاسواق المالية. لان هذه الاسواق احد المجالات الاساسية الاستثمارية التي تشجع المستثمر العربي على استثمار ما يملكه من اموال في شراء وبيع الاسهم وتداولها، كما يشير الجدول (١) الى حصول تطور في نسبة الائتمان في كل من الاردن والسودان والمغرب ومصر ودولة اليمن وان كانت بعض النسب متدنية^(٣).

جدول رقم (١)

نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الائتمان المصرفي (مليار دولار)

الدولة	١٩٩٣	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الاردن	٨٣	٩٢	٩٠	٨٩
الامارات	٩٤	٨٦	٨٥	٨٥
البحرين	٨٦	٨٦	٩٤	٨٠
تونس	٩٣	٩٤	٩٥	٩٣
الجزائر	-	٩	١٠	١٣
السعودية	٦١	٥٦	٥٩	٥٨
السودان	٢٣	٣٦	٣٦	٣١
سورية	١٦	٢٩	٣١	٣٣
عمان	٨٦	٩٣	٩٣	٩٢
قطر	٤٩	٥٠	٥١	٥١
الكويت	٢٠	٥٢	٥٦	٥٨
لبنان	٦٦	٥٧	٥٥	٥٥
ليبيا	٥٢	٥٥	٥٣	٥٦
مصر	٣٩	٥٩	٦٣	٦٥
المغرب	٥٤	٥٨	٦٠	٦٤
اليمن	٩	١٧	١٧	٢٣

ويبين الجدول رقم (٢) القيمة السوقية لاسواق الاوراق المالية العربية، ورغم تفاوت القيمة السوقية من سنة لآخرى في هذه الاسواق، الا ان المؤشر العام يشير الى حصول تطور في التوجهات الاستثمارية للمستثمرين ورجال الاعمال، وقد كانت نسبة الارتفاع في القيمة السوقية كما اشير سابقا ١٠٦٪ حيث وصلت القيمة السوقية الاجمالية نهاية سنة ١٩٩٩ حوالي (١٦٤ر٤) مليار دولار، كما ارتفع عدد الشركات المدرجة في الاسواق المالية العربية

الى (١٦٧٨) شركة وقد شهدت سنة ٢٠٠٠ هبوطاً في القيمة السوقية بمقدار (١٢٤٢ر٠٦) دولار، كما انخفض عدد الاسهم المتداولة في اسواق الاوراق المالية العربية خلال سنة ٢٠٠٠ ايضاً بنسبة ٢٣٪ ليصل الى (٩١) مليار بانخفاض مقداره (٢٨) مليار عن سنة ١٩٩٩ و (٦٧) مليار عن سنة ١٩٩٨.

ومن الجدير بالاشارة الى ان الاحداث الدولية والاقليمية تؤثر سلباً على نشاط هذه الاسواق.

جدول رقم (٢)

القيمة السوقية لاسواق الاوراق المالية العربية (٤)

١٩٩٤ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
١٤٨١٥٨٣٧	١٤٩٤٠٠٤٢	١٢٢١٩٧١٣	١٤٥١٨٦٣١١	١٠٧٧٦٦٩٧	٨٤٥٦٤٨٣	٧٢٥٢٣٣٦٦	القيمة السوقية (مليون دولار)
٣٦٥٢٨١٣	٢٥٥٩٩١٦	٣٥٣٦٣٧	٦٣٨٩٤٧٥	٣٠٥٢٩٦٢	١٤٩١٨٨٢٤	١٠٥١٣١٧	قيمة الاسهم المتداولة (مليون دولار)
٩٠٧٣٠٧	١١٨٦٥٨٢	١٥٨٣٧٣٣	٣٥٨٥٦٠٣١	٢٦٦٢١٤٥	٩٥٩٠٣٠	٣١٥٠٠٥	عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم)
١٦٧٨	١٦٢٤٠٠	١٩٩٦٠٠	١٨٤٠٠	١٠٩١٠٠	١٠٨١٠٠	١٠٨٩٠٠	عدد الشركات المدرجة
٢٤٦٦	٢٣٨٦	٢٨٩٢	٤٣٩٠	٢٨٣٨	١٧٧١	١٤٩٩	معدل دوران الاسهم (%)
١٠٣٣٧	١١٩٣٠	١٠٤١٢	١٣٧١٥	١١٩١٣	١٠٨٣٠	١٠٠٠٠	المؤشر المركب للصندوق

واستمرت الحكومات العربية بادخال التطورات والتحسينات على اداء الاسواق المالية ومن

ابرز هذه التطورات هي:-

١- ادخال التحسينات على الصعيد التشريعي والتنظيمي وارساء القواعد الحاكمة لنشاط

هذه الاسواق من حيث البدائل وعمليات البيع والشراء.

٢- ادخال نظام التداول الالكتروني، حيث يستطيع الوسيط القيام بنشاطاتهم دون الحاجة

الى تواجدهم في القاعات الخاصة بالتداول.

٣- تطوير شبكة المعلومات التي تربط جميع شركات الوساطة العاملة بهدف سهولة الاتصال

بين البورصة والوسيط من خلال البريد الالكتروني، كما اقرت بعض الدول العربية

مشروع الوساطة الالكترونية.

٤- شمل التحديث انظمة التسوية والحفظ المركزي وذلك بتاسيس مراكز ايداع للاوراق المالية

بتنفيذ المرحلة التجريبية للنظام الالكتروني لتسجيل ونقل ملكية الاوراق المالية.
٥- الادراج المشترك بين الاسواق المالية، كما حصل بين هيئة الاوراق المالية الاردنية والهيئة العامة لسوق المال في مصر وادراج شركة السودان للاتصالات في سوق البحرين للاوراق المالية.

رابعاً: - العوائق والمشكلات التي تواجه اسواق الازواق المالية العربية

تواجه الاسواق المالية العربية عوائق تشكل بالنسبة لها مشكلات اساسية باتجاه تقدمها وتطورها ومن هذه العوائق:-

- ١- غياب الاستقلال الاداري والمالي لبعض الاسواق المالية العربية وقلة الصلاحيات المخولة لهذه البورصات وافتقارها لادوات الرقابة التي تساعد على ادارة الاوراق المالية.
- ٢- عدم وجود مؤسسات ساندة للاسواق المالية والتي يكون لها تأثير مباشر على سوق الاسهم، فقد ادى غياب هذه المؤسسات الى زيادة هذه التقلبات في اسعار الاسهم وزيادة مخاطر الاستثمار في هذه الاسواق.
- ٣- عدم وجود مؤسسات الحفظ والايذاع المركزي وشركات التسوية والمقاصة.
- ٤- عدم وضوح الادوات المالية الحديثة وغيرها الجاذبة لرؤوس الاموال اذ ما زالت تسيطر الادوات المالية، كالاسهم والسندات ووسائل التمويل الاخرى وعلى الرغم من وجود بعض الادوات الحديثة الا ان التعامل بها ما زال محدوداً.
- ٥- صغر حجم الاسواق المالية. وذلك بسبب انتشار القطاع الاشتراكي او القطاع العام في معظم الدول العربية، اضافة الى وجود شركات عائلية متغلقة.
- ٦- افتقار الاسواق المالية العربية الى انظمة حديثة للمقاصة والتسوية والمحاسبة والتدقيق.
- ٧- يحتاج المستثمر الى الثقة بالاستثمار وهذه الثقة غير متوفرة.

خامساً: - المديونية العربية والعولمة

يعد الاقتراض واحداً من مصادر التمويل المهمة لمنظمات الاعمال عموماً سواء منها العامة ام الخاصة، ونظراً لما يترتب عليه من اعباء مالية، يجب على متخذ القرار ان يدرس قرار التمويل بعناية من خلال الدراسة والتحليل لكلفة القرض والعوائد المتوقعة والمخاطر

المحيطة به، حيث يعد المال من العوامل التي تتسم بالندرة، لذا فان العديد من الدول النامية مرتبطة بالمؤسسات الدولية بقروض مشروطة، وهذه الديون في تنامي مستمر ومنذ بداية الثمانينات، رغم عمليات الجبولة المستمرة وهذه الجبولة تضمن لصاحب القرض استيفاء فوائد القروض مع بقاء اصل الدين كما هو اضافة الى كونها ديون خاضعة لشروط من ابرزها التكيف الهيكلي للاقتصادات الوطنية بحسب ما تريده المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تؤدي بالتالي الى خلق تشوهات في هيكلية الاقتصاد الوطني للدولة المقترضة وقد بلغت الديون سنة ١٩٩٦ بما فيها القروض قصيرة الاجل اكثر من (٢) ترليون دولار بزيادة مقدارها (٣٢) مرة عن سنة ١٩٧٠ حيث بلغت الديون في هذه السنة ٦٢ مليار دولار لذا فان قروض بهذه الشروط وبهذه التكاليف لا ينبغي الاستمرار في الحصول عليها ومحاولة تجنبها قدر الامكان لان المؤسسات الدولية التي تمنح هذه القروض تراقب النشاط الاقتصادي للدولة المقترضة وفق الشروط التي وافقت بها الدولة المقترضة^(٥) من اجل الحصول على القروض ووصل الامر الى ان يتدخل البنك الدولي او يشرف على تحويل المشروعات العامة الى القطاع الخاص^(٦)، كما يسعى الى تخفيض قيمة العملة الوطنية لان هذا التخفيض لقيمة العملة مع توحيد سعر الصرف والغاء السيطرة على العمليات التمويلية يؤثر في العلاقات الاساسية بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني، حيث يتدخل صندوق النقد الدولي في اتخاذ القرارات بهذا الشأن، ويترتب على ذلك ارتفاع في الاسعار مقابل انخفاض قيمة العملة الوطنية، مما يؤثر بشكل مباشر على الايرادات وعلى حجم السيولة وبالتالي التأثير سلباً في الاستثمار وبذلك تتأثر الاسواق المالية مباشرة بهذه الاجراءات وهو ما تسعى اليه المؤسسات الدولية، حيث تفقد السياسة المالية والنقدية في البلد المعنى السيطرة على النقد في الداخل كما يطالب صندوق النقد الدولي بحرية حركة الاموال للعملة الاجنبية داخل وخارج البلد عن طريق عمليات التحويل الالكتروني، ان هذه العملية تسمح للشركات الاجنبية بتحويل انتاجها من العملة الصعبة الى اوطانها وبحرية تامة وكما هو حال الدول النامية في المديونية والخضوع لشروط المؤسسات الدولية، فان الدول العربية منشغلة بالديون وخدمة هذه الديون، وهذه الديون وخدمتها تشكل عبء اضافي على الدول العربية، لانها ملزمة باجراء التغييرات الهيكلية المطلوبة في بنية اقتصادياتها.

ويكشف الجدول (٣) عن مقدار هذه الديون للسنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وخدمة هذه الديون
يكشفها الجدول (٤) والتي وصل اعلی مبلغ فيها (١٣٠٧٥٨٠٨) مليار دولار ويشير ذلك الى
ضخامة الدين وخدمته.

جدول (٣)

اجمالي الدين الالم الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة
(١٩٩٥ - ٢٠٠٠) (٤) مليون دولار

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٤٣٨٢٨٣	١٥٨٢٠١٨	١٥٤٠٦٦٩	١٤٨٢٧٧٤	١٥٨٤٥٩	١٥٩١٣٨٧	الدول العربية المقترضة
٦٧٥٣٢١	٧٣٠٤٥٠	٧٠٥٦٠	٦٤٥٥٦٦	٦٦٥١٨٨	٦٢٩٩٠	الاردن
١١٥٦٨٠	١٢٣٩٣٠	١١١١٩٠	١١٣٦٦٠	١١٤٠٨٠	١٠٩٢٣٠	تونس
٢٥٠٠٠٠	٢٨٠١٥٠	٣٠٦٦٥٠	٣٠٨٩٠٠	٣٣٤٢١٠	٣٢٧٨١٠	الجزائر
٤٠٠٠	٣٩٠	٣٣٨٧	٣١٦٦	٢٨٤٢	٢٦٥٢	جيبوتي
١٥٩٢٨٠	١٦١٢٢٠	١٦٨٤٣٠	١٦٢٣٦٠	١٦٩٧٢٠	١٧٦٢٣٠	السودان
٢١٢٧٢٢٠	٢٢٣٦٩٠	٢٢٤٣٥٠	٢٠٨٦٥٠	٢١٤٢٠٠	٢١٢١٨٠	سورية
٢٥٥٥٥٠	٢٦٠٦٠	٢٦٣٥٠	٢٥٦١٠	٢٦٤٣٠	٢٦٧٨٠	الصومال
٣٥٥٥٥٠	٣٦٠٣٠	٣٦٢٩٠	٣٦٠٢٠	٣٤١٥٠	٣١٨١٠	عمان
٦٨٠٠٨	٤٤٣١٢	٤٠٦٩٨	٢٤٠٢٢	١٨٨٣٨	١٣٢٢٤	لبنان
٢٧١٠٩٠	٢٨٧٦١٠	٢٩٨١٢٠	٢٨١٧٩٠	٣٠٠٥٥٠	٣١٧٧٦٠	مصر
١٦٢٧٢٢١	١٧٥٤٨٠	١٩٣٢٤٠	١٩٠٩٦٠	٢١١٦٨٠	٢٢٤٤٥٠	الغرب
١٥٠٠٠٠	١٥٢٣٠	١٥٦٤٠	٢٣٦٦٠	٢٣٦٢٠	٢٣٢٠٠	موريتانيا

سادسا:- زحديات العولمة

تعد العولمة من ابرز التحديات التي تواجه الاسواق المالية العربية، والعولمة هي اتجاه
رأسمالي امريكي - غربي يهدف الى امركة السياسة والاقتصاد والمال في الاطراف لصالح
المركز الذي هو الولايات المتحدة الامريكية بالاساس اضافة الى الدول الاخرى السائرة في
خط الولايات المتحدة.

ويذكر بعض الكتاب بان للعولمة فوائد وانها توفر فرصاً للنمو وزيادة الانتاج والانتفاع
بالتطورات التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة، وفي حقيقة الامر فان دول المركز لا تقدم

التكنولوجيا ولا المعلومة المفيدة، بل يبقى ذلك حكرًا عليها وعلى مريديها بقدر معين وليس بشكل واسع لان العولمة هي عملية استغلالية للمال والاقتصاد (للموارد الاقتصادية) للبلدان الاخرى وفرض السيطرة والهيمنة عليها، ويقال ان العولمة اتية لا مفر منها وكأنها مرحلة تاريخية - اجتماعية تفرضها قوانين الحياة، حيث يتحدث الناس عن ما يسمى بالقرية الكونية مستندين في هذا الرأي الى ما تقدمه شبكة المعلومات (الانترنت) من معلومات ثبت عدم جدواها الا بالنز اليسر وانه لا يمكن الاستفادة من المعلومات المفيدة الا بمقابل، وعلى افتراض اتساع هذه الشبكة المعلوماتية، فهل يعتقد ان دول المركز ستزود الاطراف بكل ما لديها من معلومات وهل يستطيع العالم الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة لديها. ان الغاية الاساسية لدول المركز هي السيطرة على الاخرين، وهناك تجارب عديدة على العولمة وتطبيقاتها المثيرة للجدل ومنها(٧):

١- من مشكلة كادت ان تحل عربياً ودبلوماسياً، جعلت منها مشكلة دولية وحشدت لها قوات اكثر من ثلاثين جيشاً، انها عولمة القوة والسلاح، وحاربت دولة تنتمي الى دول العالم الثالث وفرضت عليها حصاراً شاملاً باسم ما يسمى بالشرعية الدولية وسخرت هيئة الامم المتحدة ودول اخرى اعضاء دائمة في مجلس الامن الدولي، ولم تفعل شيئاً تجاه الكيان الصهيوني الذي قتل بالجملة وشرد بالجملة وهدم بالجملة لمواطنين وبورهم السكنية في فلسطين، فلماذا لا تعولم القوة ضد هذا الكيان؟ سؤال يطرح ليس للولايات المتحدة وهيئة الامم المتحدة، لانه فهم كيف يعملون، ولكنها اسئلة تطرح على العالم العربي والاسلامي، فلماذا هذا السكوت عما يفعله الصهاينة بابناء فلسطين.

٢- تسببت العولمة في احداث الازمة الاسيوية وهي بالتأكيد ليست كما يقول البعض ان الازمة ترجع الى السياسات الادارية والمالية للحكومات الاسيوية التي تعرضت الى الازمة.

٣- تفرض العولمة بالقوة سياستها الاقتصادية والمالية بحجة انها الوصفة الشافية للداء الذي يسري في اقتصاديات الدول الاخرى ومنها الدول العربية.

٤- تفرض العولمة بالقوة ثقافتها وعاداتها وتقاليدها وهي بذلك تسعى الى هدم الكيان القومي للامم الاخرى، وتدمير ثقافاتهما المحتشمة وبيث ما هو سييء ومنافي للاخلاق الحميدة، انها السياسة الامريكية - الصهيونية العالمية.

- ٥- تفرض اسعار صرف كما تراها وبما ينسجم مع توجهاتها المالية والاقتصادية وبما يضمن لها نهب ثروات الشعوب والسيطرة على مواردها المالية والاقتصادية.
- ٦- تقديم القروض باسعار فائدة عالية ومحاولة جدولتها بحيث يجعل الحكومات منشغلة بدفع الفوائد فقط دون تسديد أصل الدين.
- ٧- فرض ما تراه من تشريعات قانونية تضمن لها السيطرة على فائض الانتاج والارباح تحت مسميات واهداف مضللة للحكومات الوطنية.
- ٨- محاولة فرض الحكومات التي تنسجم مع خطها العام في السيطرة على الدول الاخرى وعلى اقتصادياتها.

سابعاً: - كيف تواجه العولمة عربياً؟

- من خلال بعض الخطوات التي تحتاج الى ثقة القائم بها واصراره على تحدي العولمة يمكن ان تواجه العولمة من قبل الاسواق المالية العربية ومنها:-
- ١- توحيد التشريعات القانونية والتنظيمية الحاكمة للاسواق المالية والاجراءات التداول وعمليات البيع والشراء وحدود الملكية المسموح بها.
 - ٢- تنشيط دور الوساطة المالية والاستفادة من وسائل التقنية الحديثة من حيث استخدام اسلوب التعامل الالكتروني والسماح باتساع استخدامه.
 - ٣- توحيد اسعار الصرف العربية تجاه العملات الاخرى كالدولار واليورو واعتماد العملة الاخيرة بدلاً من الدولار.
 - ٤- عُدج اللجوء الى الاقتراض من خارج الدول العربية او السماح لاي راس مال اجنبي بالاستثمار الا وفق شروط السيادة الوطنية وهناك فوائض مالية عربية في الخارج بالامكان سحبها واستثمارها في الاسواق المالية العربية او اي فرصة استثمارية متاحة.
 - ٥- زيادة كفاءة النظم المالية والمحاسبية المحلية العربية ورفع كفاءة الاطر العاملة على تطبيق هذه النظم وتبادل الخبرة بين الاسواق المالية العربية والاعتماد على متخصصين في العلوم المالية والاقتصادية.
 - ٦- تنشيط الاتصالات وتبادل المعلومات بين الاسواق المالية العربية وتبادل الخبرات والزيارات والتنسيق في المواقف المالية.

٧- الاستفادة من التقنيات الحديثة المساعدة في تطوير النشاط المالي، ولا سيما التي تساعد على التحليل والتقييم السريع للاحداث والانشطة المالية.

جدول (٤)

اجمالي خدمة الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) مليون دولار

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٣٧٥٨٨	١٢٦٨٠	١٢٣٧٦٠	١٢١٩١	١٢٦٨٨٦	١٢٤٨١٨	الدول العربية المقترضة
٥٣٠٠	٩٩٨٠	٥٠٩٠	٥٢٧٣	٥٧٤٠	٤٩٩٠	الاردن
١٨٥٥٠	١٨٠	١٢٥٢٠	١٤٩٧٠	١٥٦٦٠	١٥٦٨٠	تونس
٥٠٩٠	٤٨٨٥٠	٤٣٨٧٠	٣٩٦٥٠	٣٩٤٩٠	٣٩٤٣٠	الجزائر
١٤٢	١٥٢	١٦٥	٩٧	١٢٨	١٣٥	جيبوتي
٢٠٧٠	١٣٠	٣٠	٠٠	٠٠	١٧٠	السودان
١٢٩٠	٢٠٦٠	١٧٤٠	٤٢٥٠	١٢٥٠	١٥٤٠	سورية
٥٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠	٠٠	الصومال
٢٩٧٠	٢١١٠	٥٦٧٠	٤٢٩٠	٧٢٠	٤٦١٠	عمان
١٢٩٠	٣٦٣٠	٣٦١٨	٦٠٦١	١٤٠٨	١٨٩٣	لبنان
٥١٠	١٤٦٨٠	١٥٢١٠	١٣٦٦٠	١٩٣٨٠	٢٠١٥٠	مصر
٢٩٧٠	٢٩٥٩٠	٣٠٠٤٠	٣١٥٥٠	٣٤٧٥٠	٣٩٢٥٠	الغرب
١٠٠٠	٢٩٤٠	٩٦٠	١٢٥٠	١٠٦٠	١٠٢٠	موريتانيا
٢١٧٧	١٣٧٣	١١١٧	٨٦٠	٧٩٠	٧٩٠	اليمن

المصادر

- ١- محمد، حاكم محسن، دور الاسواق المالية في تعبئة المدهرات الوطنية، دراسة تطبيقية في سوق بغداد للاوراق المالية، القادسية، جامعة القادسية، ٢٠٠٢.
- ٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨.
- ٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩.
- ٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠.
- ٥- بوفسكي، شوسو، ميشيل، عولة الفقر، ترجمة جعفر علي حسن السوداني، بغداد، ٢٠٠١.
- ٦- الفتيشن، محمد، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة.
- ٧- العرب والعولة، بحوث ومناقشات النوبة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.